2023

جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري

غزلان محمود عبد العزيز محمد

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية الاقتصاد والادارة

جامعة 6 أكتوبر

الملخص

تأثرت العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تأثرًا كبيرًا، الأمر الذي شكل اتجاهات جديدة بالنسبة للولايات المتحدة من جانب ولعدد من القوى الكبرى مثل الصين وروسيا من جانب آخر. ففي اطار تدهور العلاقات الروسية –الأمريكية الغربية الأخيرة بعد الأزمة الأوكرانية، وتحول الاهتمام الروسي إلى دائرة الشرق ضمن دوائر اهتمام سياستها الخارجية، وفي إطار التأكيد على التواجد الصيني في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي أوجد عددًا من الدراسات التي اهتمت بوضع تصورات حول فكرة "االتقارب" الروسي –الصيني في مواجهة القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن تحليل هذا التقارب يظل غير مكتمل ولم يتم توضيحه بشكل منهجي في أدبيات العلاقات الدولية، الأمر الذي نتج عنه صعوبة تقييم درجة التقارب بين الجارتين الروسية والصينية، وإلى أي مدى زاد تعاونهما الاستراتيجي. من هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تقييم مدى التقارب العسكري الروسي –الصيني، وهل هناك ما يمكن وصفه بوجود تحالف روسي صيني، وهل العلاقات بين الجانبين يمكن أن توصف بالتحالف أم لا؟ ذلك من خلال قياس درجة التعاون الاستراتيجي العسكري في العلاقات بين الجانبين. كما أن هذه الورقة تهتم باستكشاف التعاون بين الجانبين عبر الأبعاد العسكرية التقنية، والاقتصادية، والدبلوماسية لوضع تقييم عام لمدى تقدم العلاقات الثنائية بمرور الوقت.

الكلمات الدالة: روسيا– الصين– التقارب العسكري الروسي الصيني– التحالف العسكري الروسي الصيني

Abstract

After the events of September 11, 2001, international relations were greatly affected, which formed new trends for the United States on the one hand, and for a number of major powers such as China and Russia on the other. In the context of the recent deterioration of Russian-American Western relations after the Ukrainian crisis, and the shift of Russian interest to the East within its foreign policy interests, and in the context of emphasizing the Chinese presence in the South China Sea, which formed a number of studies

that focused on developing perceptions about the idea of "Rapprochement Russian-Chinese" in the face of unipolarity led by the United States. However, the analysis of this "Rapprochement" remains incomplete and has not been systematically clarified in the international relations literature, which results in the difficulty of assessing the degree of rapprochement between the Russian and Chinese neighbors, and the extent to which their strategic cooperation has increased. From this point of view, this research paper aims to assess the extent of the Russian-Chinese military rapprochement, and if there what can be described as the existence of a Russian-Chinese alliance, and are the relations between the two sides can be described as an alliance or not? This is done by measuring the degree of strategic military cooperation in the relations between the two sides. Also, this paper is interested in exploring cooperation between the two sides across the military, technical, economic, and diplomatic dimensions to develop a general assessment of the progress of bilateral relations over time.

Key words: Russia- China- Russia China military rapprochement- Russia China military alliance

مقدمة

إن عملية تقييم درجة التقارب الاستراتيجي العسكري الروسي– الصيني في أعقاب الحرب الباردة، وتحديداً بعد الغزو الروسي لأوكرانيا يعتبر من العمليات الصعبة، ذلك لما طرحته عدد من الكتابات التي تناولت تقييمًا للعلاقات بين الجانبين من اختلافات وتناقضات حول وضع تصور محدد متفق عليه حول وصف درجة التقارب والتعاون الروسي –الصيني في مختلف المجالات، وهو ما ظهر بصورة جلية في عناوين الكتب الرائدة حول العلاقة بين الجانبين.

والمتبع لتطور العلاقات بين الجانبين، يستطيع أن يلحظ بسهولة أنه منذ منتصف التسعينيات، تمت الإشارة إلى العلاقات الروسية الصينية باسم "الشراكات" (Kerr: 2005) ثم استخدم مصطلح "الشراكات المحدودة" (Wishnick: 2001, p797) . وفي مطلع الألفية الجديدة، كان

السؤال المطروح هو "التقارب أم التنافس؟"(Olcott, Garnett: 2000) ، وبعد اثني عشر عاماً، تغير السؤال إلى "تنافس أم شراكة؟" (Bedeski, Swanstrom: 2012)، ثم تم ملاحظة استخدام العديد من المصطلحات غير المحددة والمتناقضة لوصف هذه العلاقة الثنائية في عدد من الدراسات اللاحقة. فمن مصطلح "شراكة استراتيجية" (Wilson: 2004) إلى "شراكة استراتيجية دفاعية محدودة" (Li: 2007)، ثم شهدت الكتابات إطلاق مصطلحات اخرى لوصف درجة التعاون الروسي– الصيني، فتم وصفها "به" (Lo: 2009) و"الضرورة" (Kuchins: 2014, 129)، بالإضافة إلى مصطلح "انعدام الأمن" (Brenton: 2013, 231)، كما تم ملاحظة استخدام مصطلح الحلف "Alliance" كنقطة مرجعية في الكتابات الأكاديمية التي اهتمت بتحليل العلاقات بين الجانبين الروسي والصيني (Nemets: 2006, 83).

وعلى الجانب الأخر لاحظت الباحثة أن الدراسات العربية تناولت هذه العلاقة وركزت عليها من خلال تحليل وعرض التعاون بين الجانبين الروسي والصيني، وليس وصف درجة التقارب أو تحديد درجة هذا التقارب. فالدراسات العربية ركزت على تناول أسباب هذا التقارب (الأنباري)، والآثار المترتبة عليه (محمد، 2015)، ومدى إمكانية تكاتف الجانبين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية (إدريس، 2012). غير أن دراسة (فرقاني، 2016) طرحت تساؤلاً حول درجة هذا التقارب فيما بين كونها شراكة واحتمالية تطورها إلى تحالف عسكري.

وفي إطار ما يشهده عالم اليوم من تطورات نتجت عن الغزو الروسي لأوكرانيا فبراير 2022، ومحاولة عدد من الباحثين الوقوف على الموقف الصيني من هذا الغزو والذي يحدد درجة تقاربها مع الشريك الروسي، تلاحظ الباحثة غياب وضع تعريف محدد لوصف العلاقات الروسية الصينية طبقاً لفحص منهجي تجريبي، وافتقار الدراسات لقياسات موضوعية لتقييم درجة التوافق بين الجانبين، وندرة الدراسات المنهجية التي تناولت –تحديداً– التدريبات العسكرية المشتركة فيما بينهما.

فعلى جانب التعاون العسكري الشامل بين البلدين، بدأ حديثاً اهتمام الدراسات بتناول هذا الجانب بصورة دقيقة لوصف العلاقات العسكرية، والأسئلة المطروحة حول ماهية طبيعة العلاقات العسكرية الروسية– الصينية، فهناك من أثار أسئلة مباشرة، مثل "هل هناك تحالف روسي صيني؟ (Goldstein: 2017) ، و"هل العلاقات بين الصين وروسيا تحالف أم لا؟" (Yu: 2016). بمعنى، أن درجة معرفتنا بقوة التعاون الاستراتيجي العسكري المعاصر بين الجانبين محدودة وغير منهجية،

خاصةً إذا ما تمت مراجعة الدراسة التي قدمها روزمان Gilbert Rozman عام 1998، والتي تعتبر من أكثر الدراسات دقةً لوصف طبيعة العلاقات بين الجانبين (Rozman: 1998, 396).

أولاً: المشكلة البحثية والتساؤلات

شهدت العلاقات الروسية– الصينية تنامياً ملحوظاً خلال الآونة الأخيرة، وصلت إلى مستوى الفعل والتحركات العملية في منطقة المحيطين الهندي والهادي، ذلك في مواجهة تحالفات دشنتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مواجهة سياسة القطب الواحد الأمريكية. فقد نجحت موسكو وبكين في تأسيس علاقات قوية في شتى المجالات لدعم وتعزيز أواصر التعاون فيما بينهما، ومثلت العلاقات العسكرية أحد أهم المجالات التي سعى كلا الطرفين إلى إحداث تقاربات عملية فيما بينهما منذ أواخر تسعينيات القرن المنصرم.

ومع هذا التقارب العسكري المبني على اتفاق وجهات نظر حكومتي البلدين حول التهديدات الخارجية المشتركة والمتمثلة بالأساس في التهديدات الغربية –بصفة عامة– والأمريكية –بصفة خاصة– لمصالح البلدين القومية، ظهر عدد من الدراسات التي تناولت هذا التقارب الروسي الصيني الحذر وعلى الرغم من تعدد وتنوع هذه الدراسات، إلا أنها تباينت حول وضع تصور محدد لوصف درجة هذا التقارب الروسي الصيني. ومن هذا المنطلق، فإن المشكلة الأساسية التي تركز عليها هذه الدراسة تدور حول وضع تساؤلين رئيسيين، الأول تساؤل نظري متمثل في كيفية قياس التقارب العسكري بين دولتين، أو بين مجموعة من الدول داخل تحالف معين؟، وعند إجابة الدراسة على هذا التساؤل النظري، يمكن للسؤال الثاني أن يطرح نفسه حول كيفية تطبيق هذا الإطار النظري على التقارب العسكري الروسي الصيني، بمعنى إلى أية درجة وصل التقارب العسكري الروسي– الصيني، وهل يمكن وصفه على أنه تحالف عسكري غير معلن، أم أنه مجرد تقارب استراتيجي عسكري لا يمكن أن يصل إلى درجة التحالف.

ولما كانت الدراسة تركز على قياس درجة التقارب العسكري بين موسكو وبكين، وهذا التقارب العسكري لا يمكن أن يتم بمعزل عن التعاون الدبلوماسي والاقتصادي، فإن الدراسة تحاول تحليل هذين البعدين مع التركيز على التعاون الطاقي كأحد أهم مجالات التعاون المستقبلي بين الجانبين.

ثانياً: أهداف الدراسة

من منطلق ماسبق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين: **الهدف الأول** يتمثل في إجراء تقييم دقيق لدرجة ومسار التقارب الاستراتيجي العسكري في العلاقات بين روسيا والصين في أعقاب الحرب الباردة، وتحديداً بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. ذلك من خلال قياس درجة التغير في التعاون، مع تقديم تقدير تقريبي للدرجة المطلقة للتعاون. وبالتالي، فإن هذا الجزء يعتبر وصفياً وتصنيفياً أكثر من كونه يقدم أسبابًا أو يحللها. بمعنى أنه يركز على وصف وقياس التقارب الاستراتيجي الصيني –الروسي وليس تفسير أسبابه. أما بالنسبة **للهدف الثاني** الذي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه يتمثل في بناء إطار موضوعي لتقييم التعاون الاستراتيجي القائم، والذي يمكن تطبيقه بعد ذلك لحالات دراسية أخرى في المستقبل.

وعليه فإن الدراسة تحاول تقديم إطار منهجي وموضوعي لتقييم درجة االتقارب والتوافق العسكري بين الجانبين، ذلك من خلال تناول الدراسة لمؤشرات ثلاثة للتعاون، متمثلة في درجة تعاون "أولية" ودرجة تعاون "متوسطة"، ودرجة تعاون "متقدمة". فبالإضافة إلى تركيز الدراسة على تتبع درجات التعاون العسكري الروسي– الصيني باعتباره العامل الأساسي في تقييم درجة التقارب الاستراتيجي، فإنها أيضاً تهتم بتناول الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية بين الجانبين.

ثالثاً: منهج الدراسة

عند دراسة أية ظاهرة، تقتضي ضرورة البحث العلمي –خاصة في مجال العلاقات الدولية– تحديد الأداة المنهجية التي تمثل الوسيلة للوصول إلى النتائج المنطقية المرجوة من البحث، لذلك فإن هذه الدراسة إنما تعتمد على منهجين أساسيين في تحليل التقارب الروسي الصيني، وأول هذه المناهج هو **منهج المصلحة الوطنية** National Interest لما يمثله أحد المناهج المفسرة للعلاقات الدولية.

ويتمثل جوهر هذا المنهج في أن الهدف النهائي والمستمر للسلوك الخارجي لأية دولة إنما تحقيق مصلحتها الوطنية، من منطلق أن المصلحة القومية للدولة تمثل المحرك الأساسي وعامل الارتكاز في التقارب الروسي الصيني، وهو ماتمت ترجمته من خلال توافق المصلحة بين الجانبين في مواجهة الهيمنة الأمريكية. وعليه فقد تم اختيار منهج المصلحة الوطنية لما يمثله من كونه أحد المناهج الأكثر ملاءمة للموضوع محل الدراسة، كما أنه يفسر التقارب الروسي الصيني والذي يهدف

في النهاية إلى تحقيق المصلحة القومية لكل منهما. وبناءً على هذا المنهج يمكن تقديم فهم واقعي للتقارب بين الجانبين وكذلك يعني على فهم التفاعلات الدولية فيما بينهما.

أضف إلى منهج المصلحة الوطنية، فإن الدراسة تعتمد على **المنهج الاستقرائي** الذي يعتمد على ملاحظة ووصف الواقع؛ حيث يفيد في دراسة التقارب الروسي الصيني والذي يفيد في دراسة منظومة المصالح المشتركة بين الجانبين وأثر ذلك على درجة التقارب فيما بينهما، وبالتالي فإن المنهج الاستقرائي سوف يمكن الباحثة من استقراء جزئيات العلاقات الروسية الصينية، وصولاً إلى نتائج عامة للحكم على مسار العلاقات والتقارب فيما بين الجانبين ومقتضيات المصلحة القومية لهما.

رابعاً: تقسيم الدراسة

تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسة على النحو التالي: المحور الأول من الدراسة يقدم إطاراً نظرياً لمراحل التقارب العسكري بين مختلف الدول، وفي هذا المحور تتناول الدراسة سبع مؤشرات لتقييم التقارب العسكري بين أية دولتين، بدأً من تدابير بناء الثقة ووصولاً إلى أعلى مراتب التقارب العسكري المتمثلة في سياسات الدفاع المشترك وبناء الأحلاف. الأمر الذي أسهم في استخدام هذا الإطار النظري لتقييم درجة التقارب العسكري بين الجانبين الروسي والصيني محل الدراسة، وهو ماسيتناوله المحور الثاني تحت عنوان "تقييم التقارب العسكري التقني الروسي الصيني" والذي تناول المؤشرات السبع المذكورة في المحور الأول من الدراسة، ولكن بعد دمج هذه المراحل السبعة في ثلاث مراحل أساسية كبرى تشتمل على: مرحلة أولية، ووسطى، ومتقدمة.

ولما كانت عملية قياس درجة التقارب العسكري بين الدولتين الروسية والصينية لايمكن أن تتم بمعزل عن الوقوف على التعاون في باقي المجالات الاقتصادية والدبلوماسية، فقد عنيت الدراسة في محورها الأخير بالجانب الدبلوماسي بين حكومتي الدولتين، مع التطرق إلى التعاون الطاقي فيما بينهما باعتباره أحد أهم جوانب التعاون الاقتصادي الحديث.

أولاً: إطار نظري لمراحل التقارب العسكري

تقوم الدراسة على اعتبارين أساسيين في إطار التقارب العسكري الروسي– الصيني، بالنسبة **للاعتبار الأول** المتمثل في التركيز على التعاون العسكري الفعلي بين الجانبين وليس مجرد التعرف على المعاهدات أو الاتفاقيات الثنائية، ذلك استناداً على ما أكد عليه "سنايدر"Glenn Snyder في

دراسته حول سياسات الأحلاف (Snyder: 1997, p 123)، حيث أكد على أهمية أن تتناول دراسات العلاقات العسكرية موضوع التحالفات الرسمية والصريحة، أي الإجراءات السلوكية وعدم الاكتفاء بتناول الاتفاقيات أو المعاهدات. وهذا يعني أن عدم وجود اتفاقية دفاع مشترك بين الجانبين الروسي والصيني لا يعني بالضرورة ضعف درجة التقارب العسكري بين الجانبين.

أما بالنسبة **للاعتبار الثاني** الذي تقوم عليه الدراسة، أنه على الرغم من أن التقارب العسكري الاستراتيجي بين الدول لا يتم فجأة، بل يمر بعدد من المراحل في التطور ولا يمكن لمرحلة أن تسبق التي تليها، فمرحلة التعاون المتوسطة –مثلاً– لا بد أن تسبق مرحلة التعاون المتقدم، غير أن الدول يمكن لها أن تندفع نحو تنظيم معاهدة وتحالف فيما بينها فجأة وذلك رداً على تهديد خارجي مفاجيء بدون المرور على مراحل التعاون السابق الاشارة إليها. هذا، ويعتبر إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي على التعاون بين الجانبين من أهم العوامل التي تضفي درجة من المصداقية في ردع التحديات وتنظيم وضع الحلول لعدد من النزاعات العسكرية التي قد تنشأ بين الجانبين بمرور الوقت.

حيث يمكن النظر إلى مرحلة تأسيس أحلاف رسمية باعتبارها مرحلة متقدمة من التقارب الاستراتيجي العسكري، ذلك لأنها تركز على عناصر "الدقة– الالتزامات القانونية– الأخلاقية– والالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل" (Snyder: 1991, 124). هذا البناء المؤسسي للتعاون والمتمثل في تأسيس أحلاف عسكرية والذي يمكن أن يشير إلى شراكة استراتيجية يمكن أن تتطور إلى مزيد من التقارب البناء بين الجانبين، كما أنها يمكن أن تواجه تراجعاً في اتجاه معاكس لتصل إلى درجة أقل من التقارب. الأمر الذي يترتب عليه إمكانية القول بأن بعض المؤشرات التي تشير إلى تحسن علاقات التعاون في المستويات الأولية المنخفضة للتعاون (مثل تدابير بناء الثقة)، يمكن أن يشير إلى زيادة التوترات إذا ظهرت عندما يكون التعاون مرتفعاً بالفعل.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، فإن هذه الدراسة تطرح إطاراً لتقييم اتجاهات التقارب العسكري الاستراتيجي الثنائي بين الجانبين الروسي والصيني، وهذا ما يوضحه الشكل التالي (شكل 1) والذي يضع سبع مؤشرات لتطور التقارب العسكري بين الجانبين، وكل مؤشر يمر بمرحلتين منخفضة ومرتفعة، وفي الوقت نفسه فإن هذه المؤشرات السبع تتطور من المرحلة الأولية إلى المتوسطة ثم المتقدمة، أضف إلى ذلك، فإن الشكل يشير إلى وجود مؤشرات متقدمة، حتى على المستويات الأولية إلى درجة إجمالية أعلى من التعاون العسكري. بمعنى، يتم تحديد درجة التعاون من خلال المرحلة

الأعلى، والمراحل العليا تستوعب المراحل الأدنى. على سبيل المثال، تتطلب المراحل 3 و4 المرحلة 2، والمراحل 5 و6 و7 تتطلب المراحل 2 و3 و4. ومع ذلك، فإنه يمكن توقع انخفاض مؤشرات المرحلة المبكرة عندما لم تعد ضرورية، وقد يشير وجودها المستمر إلى التراجع بدلاً من التطور، وبالتالي فإن التوسع في مؤشرات المستوى الأعلى المتقدم هو الذي يعكس التعاون والتقارب المتزايد. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن وضع افتراض وجود مؤشرات المرحلة المتوسطة أو المتقدمة بدون أن يسبقها مؤشرات المرحلة الأولية وذلك اعتماداً على خصائص كل حالة دراسية معينة. ومع ذلك، –وكما هو موضح أدناه– هناك سبب منطقي سليم وراء هذه المؤشرات وترتيبها، حيث إنه في معظم الحالات يجب أن نتوقع رؤية مراحل أقل من التعاون تظهر على مستويات عليا قبل أن يدخل التعاون في المراحل المتوسطة والمتقدمة.

شكل بياني (1)

اتجاهات التقارب العسكري الروسي الصيني

Source: (Korolev: 2021, 9)

بالنظر إلى الشكل (1)، يتضح أنه يتكون من مقاييس قابلة للتعميم وموضوعية للتقارب العسكري، إلا أنه لا يمكن أن يقدم سوى تقييم تقريبي للتقارب العسكري التقني بين الجانبين الروسي والصيني. وفيما يلي تتناول الدراسة هذه المؤشرات بشيء من التفصيل مع تطبيقها في المحور الثاني على التقارب الروسي الصيني في المجال العسكري.

(1) تدابير بناء الثقة Confidence Building Measures (CBMs) [1] وهي تعتبر أول مؤشر مبكر وأولي يوضح اتجاهات التعاون بين الدول، ووجود هذا المؤشر يدل على ضعف التوافق بين الجانبين؛ لأنه من خلال تنفيذ تدابير بناء الثقة، تحاول الأطراف التغلب على درجات عالية من عدم الثقة في البداية أو حل القضايا الخلافية للغاية: مثل النزاعات الحدودية، وبالتالي إزالتها من جداول الأعمال الثنائية. كما يمكن أن تكون تدابير بناء الثقة المبكرة منخفضة المستوى ومتمثلة في إنشاء "جهات اتصال طارئة" تهدف إلى منع الأنشطة العسكرية الخطرة أو حل النزاعات الحدودية على سبيل المثال. وبالتالي، فعندما يتم حل هذه المشكلات ويتقدم التعاون إلى مراحل أعلى، يمكن أن تتضمن إجراءات بناء الثقة ذات المستوى الأعلى تدابير نزع السلاح وإلغاء تأمين الحدود المشتركة، أو روتينية آليات حل النزاعات أو تبادل المعلومات المتعلقة بالدفاع بصورة منتظمة، مما يشير إلى مستويات أعلى من الثقة.

(2) آليات المشاورات المنتظمة بين الجيوش، والتي تندرج ضمن مؤشر آليات بناء الثقة بين الجانبين، والتي تمثل مؤشرًا مبكرًا على التوافق. فوفقاً لدراسة سنايدر حول سياسات الأحلاف (Snyder: 1997, 350)، فإن التشاور بين الحلفاء هو جانب لا غنى عنه للتحالف؛ حيث تعزز هذه الآلية التفاهم المتبادل وتزيد من إمكانية التنبؤ بديناميكيات التعاون البيني والتي يمكن أن تكون مبادىء مهمة عندما تكون هناك حاجة إلى إجراءات مشتركة. ويتميز الانتقال من إجراءات بناء الثقة إلى المشاورات المنتظمة بين الجيوش بتحول في جدول الأعمال من تقديم الاستشارات حول المشاكل القائمة بين الأطراف، إلى القضايا الأوسع نطاقاً للسياسة الإقليمية والعالمية، مما يترتب عليه حدوث التحول من مستويات منخفضة إلى عالية من التعاون بالتشاور عندما تبدأ الأطراف في إنشاء منصات فريدة ليست لديها مع دول أجنبية أخرى خارج عضوية التحالف والتي توفر اجتماعات منتظمة وتعاوناً أكثر عمقاً.

(3) التعاون العسكري التقني Military Technical Co-operation (MTC) وهو المؤشر الذي يعكس بداية المرحلة المتوسطة من التعاون الاستراتيجي والعسكري بين الجانبين والذي يصاحبه

[1] استحدثت تدابير بناء الثقة بين الأحلاف العسكرية أثناء الحرب الباردة لتجنب حدوث هجمات نووية غير مقصودة، وجرى التوسع في مجالات أخرى عسكرية وغير عسكرية. وتشتمل تدابير بناء الثقة على الشفافية في مجال التسلح، تبادل الآراء بشأن بناء الثقة، تدابير تبادل المعلومات، تدابير المراقبة والتحقق، تدابير تقييد النشاط العسكري. لمزيد من المعلومات حول تدابير بناء الثقة، أنظر الرابط التالي https://www.un.org/disarmament

تبادل منتظم للقوات العسكرية، وتزيد درجة MTC من الاعتماد المتبادل وتوافق المعدات العسكرية، والتي قد تكون حاسمة للحلفاء في أوقات الحرب عندما تحدد الإمدادات المشتركة من المعدات والدعم اللوجستي والتكنولوجي أداء التحالف. في الوقت نفسه، تتطلب آلية التعاون العسكري التقني بين الجانبين قدراً كبيرًا من الثقة، علاوة على مستوى عال من التنسيق عبر عدد من المؤسسات ذات الاهتمام: كمراكز بحثية ومصنعين ووكالات حكومية مختلفة، وإجراءات مشتركة وتدريب موحد. وكل هذه المراحل تعتبر مهمة لتحقيق التعاون العسكري التقني والتي تستغرق وقتاً أطول للوصول إليها وتطويرها. في المقابل، يُشار إلى التقدم من مستويات أولية إلى مستويات متقدمة من التعاون داخل هذا النوع من خلال الانتقال من توفير التدريب التقني والمساعدة فقط فيما يتعلق بشراء الأسلحة، إلى عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية الفعلية والمشاريع طويلة الأجل للتصميم المشترك وإنتاج الأسلحة ومكوناتها. أضف إلى ذلك، عمليات التبادل البشري المستمر بين الأطراف، حيث يتجلى التقدم إلى مستويات أعلى في الزيارات القصيرة الأجل للتدريب الفني إلى برامج التعليم العسكري المشتركة (Korolov: 2021, p9–10).

(4) التدريبات العسكرية المشتركة والمنتظمة Regular Joint Military Exercises (Korolov: 2021, p9–10) وهو يعتبر المؤشر الرابع الذي تنتهي معه مرحلة التعاون المتوسط، وأحد أهم المؤشرات الدالة على تقدم مرحلة التعاون العسكري؛ لأنها تعكس درجة متقدمة من التوافق العسكري وتقيس مدى قابلية التبادلات العسكرية البينية، وتزيد من عمليات التنسيق وتبادلات التقنيات المشتركة. ويمكن القول بأن التقدم من المستويات المنخفضة الأولية إلى المستويات المتقدمة العالية يحدث مع التغيرات في النطاق الجغرافي ومحتوى التدريبات العسكرية. فعلى سبيل المثال، فإن توسيع جغرافية التدريبات من البيئات الجيوسياسية المباشرة إلى التعاون في أعالي البحار، لا سيما استجابة للتطورات الجديدة في السياسة الدولية، من شأنه أن يشير إلى تقدم مهم. وبالمثل، فإن التغييرات من المناورات المشتركة البسيطة إلى التأسيس الفعلي لمراكز القيادة العسكرية المشتركة وإدخال أنظمة مشاركة رمز القيادة command code sharing systems، فضلاً عن الأشكال الأخرى من التعاون البيني من شأنها أن تعكس مستوى عاليًا من التعاون والمشاركة.

أما بالنسبة للمرحلة الخامسة والمتمثلة في دمج وتكامل القيادات العسكرية، فهي توفر الإطار التنظيمي لإنجاز المهام العسكرية المشتركة للأطراف المتحالفة. وفي هذه المرحلة المتقدمة من التعاون تصبح القوات العسكرية لكل بلد– والتي تظل بانتظام تحت ضوابط وطنية مؤقتة– متاحة للعمليات المشتركة وتوضع تحت مسئولية قادة أحد الجانبين أو هيكل قيادة مشترك على أساس متفق عليه. ويمكن أن تشمل أمثلة القيادة العسكرية المتكاملة إدخال نظام مشترك لرموز القيادة أو اعتماد لغة تشغيل تسمح بنقل الأوامر والاتصالات بين الجيوش المعنية، بالاضافة إلى حلقات دمج وحدات جيش الحلفاء في مجموعة عملياتية واحدة بهدف ممارسة التشغيل البيني المشترك، وإنشاء مراكز قيادة مشتركة مؤلفة من ضباط من الجانبين يعملون معًا.

أما بالنسبة للمؤشر السادس والمتمثل في الانتشار المشترك وتقاسم القواعد، فهو يعد خطوة إلى الأمام ومتطورة؛ لأن هذه الإجراءات تشمل قضايا حساسة تتعلق بالسيادة الإقليمية. فيمكِّن من خلال إنشاء القواعد العسكرية لدولة في الخارج أن يمثل إبراز لقوتها في البلد المستقبِل، ومن ثم التأثير على الأحداث السياسية في البلد المستقبل. كما أن وجود القواعد في الخارج يعني ضمناً حقوق المنشآت العسكرية في الأراضي الأجنبية، وهذه كلها تعتبر قضايا حساسة للغاية بشكل عام وفي سياق العلاقات الصينية الروسية على وجه الخصوص. تحدث درجة منخفضة من تقاسم القاعدة عندما تكون عمليات النشر المتبادلة صغيرة ولا تشمل القوات الجوية أو غيرها من الأسلحة المتطورة، بينما يحدث تقاسم القاعدة على مستوى عال عندما يكون حجم الوحدة المنتشرة كبيرًا ويصحبها تخصيص كبير من المعدات العسكرية المتقدمة.

وأخيراً، وبالنسبة لسياسة الدفاع المشترك وتكوين أحلاف، فتعتبر أعلى شكل من أشكال التعاون العسكري على المستويين التنفيذي والاستراتيجي، ذلك لما تتطلبه من التزامات أكبر بين الحلفاء بهدف الإنجاز المشترك للمهام العسكرية. وينطوي هذا المؤشر على تجميع الموارد لاقتناء المعدات الدفاعية وكذلك الالتزامات بتزويد الوحدات القتالية للبعثات المخطط لها بشكل مشترك في غضون فترة زمنية محددة. والأهم من ذلك، يتطلب هذا المستوى من التعاون إجراءات متزامنة ومنسقة فيما يتعلق بالأمن القومي للأطراف المتحالفة، وهذا يتجلى بصورة أكبر في درجات متقدمة من التعاون، اعتماداً على حجم ومحتوى التعاون، لكنه يتطلب دائماً استثمارات مكثفة في الإجراءات المشتركة

ويشير إلى تعاون عسكري متعمق. ومن الجدير بالذكر، أن قرار الدخول في هذه المرحلة إنما يتطلب حوافز قوية وتصميماً قوياً من صانعي السياسات، ولا يمكن أن يحدث دون تحقيق درجة عالية من التعاون بشأن المؤشرات الأكثر اعتدالًا الموضحة أعلاه.

ثانياً: تقييم التعاون العسكري التقني الروسي– الصيني

مرت العلاقات الروسية الصينية بعدد من مراحل التطور منذ نهاية الحرب الباردة، فقد تطورت من "حسن الجوار" في أوائل التسعينيات، إلى "الشراكة البناءة" في عام 1994، إلى "الشراكة التعاونية" في عام 1996، إلى "شراكة استراتيجية شاملة" في 2001، ثم إلى "شراكة وتنسيق استراتيجي شامل" في عام 2012، ومؤخراً إلى "شراكة استراتيجية شاملة للمساواة والثقة المتبادلة والدعم المتبادل والازدهار المشترك والصداقة طويلة الأمد"، كل هذه الأسماء إنما تشير إلى اتجاه تصاعدي في شكل العلاقات الروسية الصينية. وهنا السؤال يطرح نفسه حول درجة التقارب بين الجانبين الروسي والصيني من خلال مؤشرات التعاون العسكري– التقني السابقة الإشارة إليها؟ وهذا ما يتم تقييمه من خلال الإطار النظري المشار إليه سابقًا بخصوص مراحل تطور التعاون العسكري وبالتطبيق على التقارب الروسي– الصيني.

وتجدر الإشارة في هذا المقام، وقبل تطبيق هذا الإطار النظري على التقارب الروسي الصيني، إلى أنه تم دمج هذه المراحل السبع السابقة الإشارة إليها في ثلاث مراحل كبيرة: المرحلة الأولية أو المبكرة والتي تشتمل على آلية تدابير بناء الثقة والمشاورات المنتظمة بين الجيوش. والمرحلة المتوسطة التي تشتمل على التعاون العسكري والتدريبات العسكرية المنتظمة والمشتركة، والمرحلة الأخيرة أو المتقدمة وهي تلك التي تشتمل على أوجه التعاون المتقدم من دمج وتكامل القيادات العسكرية، والانتشار المشترك وتقاسم القواعد، وتبني سياسة دفاعية مشتركة. كما أنه يمكن ملاحظة أن هناك تداخلات زمنية بين المؤشرات، بمعنى أن الانتقال من المرحلة الأولية أو المبكرة إلى المرحلة المتوسطة إنما يتطلب مستوى عاليًا من التعاون في آليات المرحلة الأولى. والانتقال إلى المرحلة الأخيرة أو المتقدمة إنما يتطلب إحراز تعاون عالٍ في المرحلة المتوسطة من تدريبات عسكرية منتظمة ومشتركة بين الجانبين. وفيما يلي تطبيق هذا الإطار النظري على التقارب الروسي الصيني.

(1) المرحلة المبكرة/ الأولية: تدابير بناء الثقة والمشاورات المنتظمة

من الملاحظ أن فترة التسعينيات قد شهدت معظم إجراءات بناء الثقة في العلاقات الروسية–الصينية؛ حيث مثلت هذه التدابير ذات المستوى المنخفض والأكثر هشاشة إلا محاولات مشتركة لتطبيع العلاقات بين الجانبين من خلال سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تسوية النزاع الحدودي الصيني السوفيتي، وتسريح القوات العسكرية على طول الحدود المشتركة التي يبلغ طولها 4300 كيلومتر[(2)]. كل هذه القضايا كانت تمثل قضايا مثيرة للجدل وحساسة للغاية، الأمر الذي دفع بضرورة وضع حلول سريعة قبل أن يكون هناك تقدم في العلاقات بين الجانبين.

وفي 18 ديسمبر 1992، وقع "بوريس يلتسين" و"جيانغ زيمين" "مذكرة للتفاهم حول المبدأ التوجيهي للتخفيضات المتبادلة للقوات المسلحة وتعزيز الثقة في المنطقة الحدودية"، والتي تهدف إلى إنشاء حدود مشتركة لتقليص القوات العسكرية في منطقة الحدود وتعزيز الثقة بين العسكريين. وفي يوليو 1994، وقع البلدان "اتفاقية منع الأنشطة العسكرية الخطرة" والتي كانت تهدف إلى زيادة أمن الحدود ووضع إجراءات للتعامل مع "المعابر الحدودية العرضية" التي تحدث أحياناً على طول الحدود الطويلة. ساعدت هذه الاتفاقية على إحداث تبادل منتظم للمعلومات فيما يتعلق بتحركات وأنشطة وحدات الجيش الحدودي للبلدين (E: 2008). وبعد شهرين من التوقيع على اتفاقية "منع الأنشطة العسكرية الخطرة، زار "جيانغ زيمين" روسيا ووقع البلدان وثيقتين هامتين إضافيتين: الأولى، متمثلة في بيان بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ضد دول الشرق الأخرى وعدم استهداف الأسلحة النووية الاستراتيجية لبعضها البعض، والثانية، اتفاقية الجزء الغربي من الحدود الصينية الروسية، والتي نجحت في تسوية الحدود الغربية بين الجانبين (Zhonogguo; 2010)، وفي إطار التوقيع على هاتين الاتفاقيتين، تم الارتقاء بالعلاقات الثنائية من "حسن الجوار" إلى "التعاون البناء".

وفي عام 1997، في قمة بكين، وقع "يلتسين وجيانغ" اتفاقية حدودية جديدة، حسمت ترسيم أطول قطاع شرقي من الحدود الصينية الروسية، والتي كانت تهدف إلى نزع السلاح من الحدود وتبادل المعلومات، مع ترحيل موضوع الجزر الثلاث التي كانت في الأنهار الحدودية إلى المفاوضات المستقبلية. هذه الاتفاقيات الحدودية ساعدت في تسوية النزاعات الحدودية بين الجانبين بدرجة كبيرة،

---

(2) وقعت الصين وروسيا على اتفاقيتين حول الحدود عامى 1991 و1994 على الترتيب، تم بموجبهما ترسيم القطاعات الشرقية والغربية للخط الحدودى بين البلدين، ولم يتم التوصل إلى حل لمنطقتين من الأراضى فى القطاع الشرقى واستمرت المفاوضات الثنائية حول الخط الحدودى بين البلدين ما يزيد على 40 عاما. وتم تسريع خطى المفاوضات بعد أن وقع البلدان على معاهدة الصداقة والتعاون القائمة على حسن الجوار عام 2001، وفي 14 أكتوبر 2004، وقع كلاً من الطرفين اتفاقية تحدد نهائيا كل حدودهما البالغ طولها 4300 كم.

الأمر الذي ساهم في إدخال معيار تدابير بناء الثقة بين الجانبين إلى مستوى أعلى. وفي أغسطس 1998، وقعت الدولتان على "البروتوكول الصيني – الروسي" بشأن تبادل معلومات الدفاع الحدودي، والذي عزز إجراءات الإشعارات المتبادلة حول الأنشطة العسكرية التي كانت قريبة من الحدود. وفي ديسمبر 1999 كانت هناك اتفاقيات للإزالة الكاملة لوحدات الجيش العملياتي الصينية والروسية إلى مسافة 100 كيلومتر من الحدود، الأمر الذي ساهم في إيجاد منطقة شاسعة منزوعة السلاح (Yan; 2002).

فمن خلال التوقيع على "اتفاقية الجزء الشرقي من الحدود الصينية الروسية"، نجح الجانبان في الوصول لحلول بشأن قضية الجزيرتين – جزيرة بولشوي أوسوريسكي وجزيرة بولشوي– وبالتالي أغلقت موضوعات النزاعات الإقليمية في العلاقات الصينية الروسية.

أضف إلى ذلك خلال الفترة ما بين 1992– 1997 جرت أعمال ترسيم الجزء الشرقي من الحدود بين البلدين، أي من منغوليا وحتى نهر تومانايا. وبموجب هذا الترسيم حصلت روسيا على 1163 جزيرة، والصين على 1281 جزيرة، ولكن من حيث المساحة العامة فإن حصتي البلدين متساويتان تقريباً. ورغم ذلك بقيت بعض الأجزاء من الحدود التي استمرت المفاوضات حولها وهي: جزر أوسيريسك الكبرى، وتاراباروف قرب مدينة خاباروفسك، والجزيرة الكبيرة وسط نهر أرغون. وفي 9 ديسمبر عام1999، وفي أثناء لقاء الرئيس الروسي الراحل "بوريس يلتسين" مع الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" في بكين وقع الجانبان اتفاقية حول الاستغلال الاقتصادي المشترك لبعض الجزر. وفي سبتمبر 2004 جرى تمديد هذه الاتفاقية لخمس سنوات أخرى.

وفي 14 أكتوبر أثناء زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لبكين جرى التوقيع على اتفاقية إضافية بين الجانبين حول الحدود الدولية بينهما في جزئها الشرقي تنص على أن هذه الحدود البالغ طولها 4300 كيلومتراً قد تم الاتفاق بشأنها وصيغت نهائياً من الناحية القانونية. وفي يونيو عام 2005 تبادل وزيرا خارجية البلدين في فلاديفوستوك وثائق إبرام الاتفاقية الاضافية الملحقة بمعاهدة الحدود الدولية بين البلدين في الجزء الشرقي [3].

[3] لمزيد من التفاصيل حول اتفاقيات الحدود بين الجانبين، انظر موقع روسيا اليوم على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/news/17331

ومع حل القضايا الحدودية بين الجانبين كان هناك انخفاض كبير في معدلات التوترات بشأن تدابير بناء الثقة الثنائية حيث تطورت درجة تدابير بناء الثقة، وأصبحت أكثر تعقيداً واكتسبت جدول أعمال أوسع وغير مثير للجدل، الأمر الذي ترتب عليه إحداث تطور تدريجي والوصول إلى درجة المشاورات المنتظمة (Xun; 2009).

هذا التطور في آلية بناء الثقة بين الجانبين، ساهمت إيجاد آلية روتينية شاملة للاتصالات على جميع المستويات، اتخذت شكل إنشاء بنية تحتية مؤسسية متعددة المستويات للاتصالات تضمن تبادل المعلومات بشكل منتظم بين جميع الوكالات والمنظمات الحكومية الرئيسية لكلا البلدين، والمتمثلة في كبار صانعي القرار وأجهزتهم الإدارية وزارات الدفاع وأقسامها الفرعية أيضًا. هذه البنية التحتية المؤسسية تمثل مناطق عسكرية إقليمية وحاميات حدودية ومؤسسات تعليمية عسكرية.

وبالنسبة للمشاورات العسكرية المنتظمة الصينية الروسية فقد بدأت رسمياً في عام 1992، عندما زار وزير الدفاع الصيني آنذاك "تشين جيوي"، موسكو وأقام علاقات رسمية بين جيشي البلدين. وفي 11 أكتوبر 1993، وأثناء زيارة وزير الدفاع الروسي "بافيل غراتشيف" إلى بكين، وقع البلدان على "اتفاقية التعاون العسكري بين وزارتي الدفاع الصينية والروسية"، والتي وضعت الأساس الرسمي للتعاون الثنائي بين جيشي البلدين.

وجدير بالذكر أن البلدين قد أسسا آليات لتنظيم التعاون العسكري تمثلت في الاجتماعات السنوية التي تتم في أي من عواصم البلدين على أساس التناوب مع جداول الأعمال المنتظمة التي تتراوح من قضايا التوجهات الاستراتيجية العامة، والاستراتيجيات العسكرية في البلدين إلى العسكرية الفنية (مجموعة من الوثائق الرسمية الروسية على الرابط: (pravo.gov.ru) . هذه الآليات تضمن تبادلاً للمعلومات بين كبار المسئولين العسكريين والمساعدة في تحقيق فهم مشترك لتوجهات السياسة الخارجية. ومع ذلك نظراً لجدول أعمالهم الواسع نسبياً ووجود ممارسات تشاور مماثلة في تفاعلات الصين وروسيا مع الدول الأخرى، فإنها لا تعكس التعاون الفعلي رفيع المستوى.

شهد أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحولاً كبيرًا فيما يتعلق بالمشاورات العسكرية بعد أن نجحت تدابير بناء الثقة في الوصول إلى حلول حول القضايا الحدودية الخلافية وتجلى في إنشاء آليات أكثر تركيزاً لا تمتلكها الصين وروسيا مع العديد من الدول الأجنبية. تمثلت إحدى الخطوات المهمة في هذا الاتجاه في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في عام 2001،

والتي وسعت بشكل كبير وأضفت الطابع المؤسسي على واجهة المشاورات العسكرية بين الجانبين. وقد أدخلت منصات متعددة للتفاعلات المنتظمة بين وزراء الدفاع وغيرهم من المسئولين العسكريين بمستويات مختلفة، وأنتجت ما يمكن أن يسمى "آلية المشاورات بين الجيشين" داخل الهيكل الوظيفي لمنظمة شنغهاي للتعاون حيث تشمل هذه الآلية عقد مؤتمرات القمة السنوية لمنظمة شنغهاي للتعاون، والتي تُعقد كل عام في إحدى عواصم الدول الأعضاء منذ يوم إنشائها.

أضف إلى ذلك، فقد تم إنشاء مؤسسات إقليمية لمكافحة الإرهاب (الموقع الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون) the Regional Anti-Terrorism Structures (RATS) والتي تم إنشاؤها كأجهزة خاصة داخل منظمة شنغهاي للتعاون في يونيو 2004 حيث تعقد اجتماعاتها على مستوى رؤساء الوزارات والإدارات، وهي بذلك تمثل منبراً إضافياً للمشاورات بين وزيري دفاع البلدين. بالإضافة إلى المشاورات العسكرية الثنائية التقليدية والتي تعقد "على هامش" الاجتماعات الدورية لمنظمة شنغهاي للتعاون وهي على غرار منتديات "بوتين-شي"، هذه المشاورات تحدث بانتظام خلال الاجتماعات متعددة الأطراف لإظهار العلاقة الخاصة بين الزعيمين (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الروسية).

وفي أكتوبر من عام 2004، تم إنشاء آلية جديدة تهتم بالمصالح الوطنية الروسية الصينية، والمتمثلة في آلية "مشاورات روسيا والصين حول الأمن القومي" (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الروسية) حيث تعمل هذه الآلية على مستوى رؤساء مجلس الأمن -على الجانب الروسي- وممثلي مجلس الدولة -على الجانب الصيني- وجدير بالذكر في هذا المقام التأكيد على أن مثل هذه الصيغة لا تمتلكها الصين إلا مع روسيا. فوفقاً لممثل مجلس الدولة الصيني، "تانغ جيا شيوان"، فإن الآلية الجديدة هي "سابقة أولى؛ حيث تنشئ الصين آلية مشتركة بين الدول للمشاورات حول قضايا الأمن القومي مع دولة أجنبية"، يشير تأسيس هذه الآلية إلى تقارب مواقف روسيا والصين بشأن قضايا الأمن العالمية والإقليمية الرئيسية وانتقال التعاون الأمني الثنائي إلى نوعية جديدة ومستوى متطور جديد.

هذا، وقد استمر اتساع وعمق المشاورات الأمنية بين الصين وروسيا في الزيادة والتطور، استجابة لحالات الطوارئ في البيئة الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الإطار تم إنشاء The China-Russia Northeast Asia Security Dialogue وهو عبارة عن منصة جديدة للمشاورات الأمنية الإقليمية، والتي تم إطلاقها في أبريل 2015 وتهدف إلى "إنشاء آليات أمنية فعالة

في شمال شرق آسيا" خاصةً في إطار القضايا الإقليمية الملحة كما هو فور قرار الولايات المتحدة بإطلاق درع صاروخ THADD في كوريا الجنوبية (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الروسية).

مما سبق يتضح أنه منذ أوائل التسعينيات وقد أطلقت الصين وروسيا آليات تشاور جديدة، واهتمت بالعمل على تعزيز هذه الآليات خلال فترات متقاربة تصل إلى كل 3–4 سنوات. الأمر الذي ترتب عليه استنتاج أن جميع الآليات تتراوح بين 20 و30 استشارة أمنية رفيعة المستوى في السنة، يستثني هذا الرقم كامل أشكال التعاون الإقليمي التي تحدث بين المقاطعات والمدن والتبادلات التعليمية والتدريبات العسكرية. وبالتالي يحدث اتصال عسكري رفيع المستوى بين الصين وروسيا كل أسبوعين تقريباً، وينتهي معظمها ببيان أو إعلان مشترك يعكس وجهة النظر المشتركة بين البلدين حول قضايا السياسة الدولية، وكل هذه الآليات تعمل باستمرار منذ تاريخ التأسيس.

(2) المرحلة المتوسطة: مرحلة التعاون التقني والتدريبات العسكرية المشتركة

يمكن القول بأن التعاون التقني العسكري Military Technical Cooperation (MTC) الرسمي بين الصين وروسيا قد بدأ منذ التسعينيات من القرن المنصرم خاصةً بعد إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات الثنائية بين الجانبين. ففي أوائل التسعينيات عندما كانت روسيا تعاني من صعوبات ومشاكل اقتصادية شديدة، تم الاقتصار في مجال التعاون العسكري التقني بين الجانبين على بعض الممارسات القانونية التي كانت تتم بصعوبة بين الجانبين، الأمر الذي أوجد بعض التوترات في العلاقات التي كان من الصعب وضع تقييم لها. إضافةً إلى ذلك، فقد مثلت القضايا العسكرية بين الجانبين –مثل مقايضة طائرة ركاب نفاثة روسية مدنية توبوليف تو –154 بسيارتي شحن من طراز كوكوم صيني– عاملاً مؤثراً على توتر العلاقات (Larin; 2020, p75) ، مما أوجد حالة من العلاقات الفوضوية المؤثرة في إطار التعاون العسكري التقني.

مثلت عملية تأسيس لجنة لتنظيم التجارة المتنقلة بين الصين وروسيا في عام 1992 –تزامناً مع التوقيع على "اتفاقية التعاون العسكري التقني" وإنشاء "اللجنة الحكومية المشتركة بين روسيا والصين بشأن التعاون العسكري التقني"– عاملاً محفزاً لتعزيز التعاون البيني، خاصة أن هذه اللجنة أصبحت فيما بعد منصة رسمية لمناقشة مبيعات الأسلحة إلى الصين، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في التطبيع والتنظيم الشامل للتعاون العسكري التقني بين الجانبين. وبحلول عام 1996، اتفق الجانبان على مشروع Su–27 – والذي يعتبر أكبر اتفاقية لنقل تكنولوجيا الدفاع من روسيا إلى الصين. فوفقًا

لمؤسسة شنيانغ للطائرات الصينية China's Shenyang Aircraft Corporation (SAC) حصل على ترخيص لتجميع 200 طائرة مقاتلة روسية من طراز Su-27 فائقة المناورة [4]، والتي أعقبها استغلال التكنولوجيا الروسية المكتسبة لتطوير الطائرات الصينية Shenyang J-11 B fighter وكانت هذه علامات على تقدم كبير في التعاون العسكري التقني بين الجانبين (Cheung; 2009).

هذا، وبوصول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم في عام 2000، عمل باهتمام على إدخال إصلاح شامل لوكالات تصدير الأسلحة الروسية والهيئات الإشرافية؛ حيث تأسست لجنة الاتحاد الروسي للتعاون العسكري التقني مع الدول الأجنبية، وتم تفويضها بوظائف رقابية وإشرافية واسعة، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات نقل التكنولوجيا بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ حيث بلغت عمليات نقل التكنولوجيا والمشاريع المشتركة 30% من إجمالي عمليات النقل والمبيعات للمعدات العسكرية الروسية إلى الصين.

هذا، وقد مثل تاريخ 11 ديسمبر 2008 نقطة تحول هامة للتعاون العسكري بين الجانبين، فخلال الاجتماع الثالث عشر للجنة الحكومية الدولية المختلطة للتعاون العسكري التقني في بكين، تم التوقيع على "اتفاقية الملكية الفكرية في التعاون العسكري التقني"، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في التخفيف من مخاوف روسيا بشأن تطوير الصين لأنظمة أسلحتها، وسهلت تصدير أسلحة وتقنيات أكثر تقدماً إلى الصين. كان التوقيع على هذه الاتفاقية نقطة تحول في رفع مستوى التعاون بين الجانبين؛ حيث مثل موضوع نقل التكنولوجيا العسكرية، ومشاريع التعاون طويلة الأجل الجزء الأكبر من التعاون. فوفقاً للوكالة الحكومية الوحيدة للصادرات والواردات العسكرية في روسيا، فإن أكبر برامج التعاون العسكري التقني بين الصين وروسيا، يتركز في محركات الطائرات والأسلحة المضادة للطائرات، والتي شكلت 90% من صادرات روسيا المتعلقة بالأسلحة إلى الصين في عام 2012.

كما تقوم مؤسسة Chernyshev Moscow لبناء الآلات، بالتعاون مع المؤسسة الصينية الوطنية لاستيراد وتصدير التكنولوجيا الجوية، بتنفيذ برنامج مشترك لتحديث المحرك النفاث الروسي Kli mov RD-33 المروحي لطائرة نفاثة خفيفة الوزن، والتي أصبحت المحرك الأساسي للطائرات

---

[4] سوخوي إس يو-27)بالحروف الروسيةCy-27 هي طائرة مقاتلة صنعها الاتحاد السوفيتي سابقاً، وروسيا حالياً. تم تصميم الإس يو-27 كمقاتلة تفوق جوي وذلك لمواجهة الطائرات الأمريكية التي ظهرت في السبعينات، مثل الإف-14 توم كات، والإف-15 إيغل، والإف-16 فالكون والإف/إيه-18 هورنت حيث أن الاتحاد السوفيتي كان في وضع غير متساوي من حيث القوة الجوية مع أمريكا. لمزيد من التفاصيل حول هذه الطائرة: https://www.globalsecurity.org/

المقاتلة الصينية CAC / PAC JF-17 Thunder خفيفة الوزن ومتعددة المهام. بالإضافة إلى تجميع مركبات المشاة متعددة الأغراض "Tiger- تايجر" GAZ الروسية في الصين من خلال الشركة الصناعية العسكرية الروسية (TASS Russian News Agency)، وذلك خلال عام 2011.

في أغسطس 2015 قام نائب رئيس الوزراء الروسي "دميتري روجوزين" بإطلاق عدد من المشاريع المشتركة في التعاون العسكري التقني بين الجانبين الروسي والصيني تضمنت مشاريع مشتركة في الملاحة عبر الأقمار الصناعية، والاستشعار عن بعد، وإنتاج المكونات الإلكترونية والمعدات الفضائية، ومعركة الفضاء البشرية ، projects in satellite navigation, remote earth sensing, producing electronic components (Krecyl: 2014) ، بالإضافة إلى مشروع البناء المشترك لطائرة هليكوبتر عسكرية كبيرة، والتي تم توقيعها في اتفاقية من قبل "شي جين بينغ" و"بوتين" في مايو 2015. كما تم التوقيع على اتفاقية مشتركة للتصميم والإنتاج المشترك لطائرة ذات جسم عريض، والتي تم توقيعها في اتفاقية خلال زيارة رئيس مجلس الدولة "لي كه تشيانغ" إلى موسكو في عام 2014. بالإضافة إلى ذلك هناك مشروع تصدير الأسلحة الروسية S-400 المضاد للطائرات إلى الصين، والذي أصبحت الصين في إطاره "شريكاً متميزاً" في هذه الأنظمة – S-300، بالإضافة إلى الطائرات الصينية من الجيل الخامس من طراز J-31، والتي تعتبر برنامجًا متقدمًا منافسًا مع الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الإقليمية، سيتم تشغيلها بواسطة محركات RD-93 الروسية(Krecyl: 2014) .

في إطار ما سبق من توضيح لأوجه التقارب العسكري التقني الروسي- الصيني، فقد تم ترسيخ فكرة التعاون بين الجانبين، وفي المقابل يمكن القول باختفاء فكرة التعامل بحذر من قبل الجانب الروسي تجاه الصيني وذلك من خلال تصريحات عدد من المسئولين الرسميين. فقد صرح وزير الدفاع الروسي "سيرجي شويغو" خلال لقائه مع نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصيني "شو تشيليانغ" أن "مستوى علاقاتنا يوضح أننا لا نواجه مشاكل غير قابلة للحل، وسيهدف عملنا إلى تحقيق مشاريع كبيرة في مجال التعاون العسكري التقني"(Krecyl: 2014) . هذا بالإضافة إلى التأكيد على الترابط الروسي الوثيق بالصين، خاصةً مع ما تمتلكه الصين من قدرة على التعاون في مجال المكونات الإلكترونية، خاصةً المرتبطة ببرنامج الفضاء، والمواد المركبة، وتقنيات الطائرات بدون طيار،

ومحركات السفن الحربية. وفي هذا الإطار، فطالما ما أكدت روسيا على اعتبار الصين ليس فقط سوقاً، ولكن أيضاً كشريك أساسي لا يتجزأ من إطار التعاون العسكري التقني.

هذا ونتيجة لتدهور التعاون الروسي الغربي في أعقاب الأزمة الأوكرانية الأولى 2014، أصبح التعاون بين الصين وروسيا في حالة من التقارب المستمر والمتنامي، وفي المقابل تطورت ونمت أوجه التعاون الثنائي إلى الدرجة التي اختفت معها حالة "اللاعودة". وهذا ما تم الإفصاح عنه من قبل مسئولين رسميين في الادارة الروسية، والتي أكدت على اختفاء فكرة التخوف الروسي من التقدم الصيني والتي كانت دائماً ما تبثها الاستفزازات الغربية. ففي خطاب وزير الخارجية الروسي "سيرج لافروف" حول تطوير شراكة روسيا الشاملة مع الصين في 22 نوفمبر 2014، أشار فيها إلى أنه: "يمكننا الآن التحدث حتى عن التحالف التكنولوجي الناشئ بين البلدين" [(5)].

أما بالنسبة للمرحلة الثانية في المرحلة المتوسطة من التقارب الروسي الصيني وهي مرحلة التعاون والتدريب العسكري بين جيوش البلدين، فيمكن القول: إنه بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات والمشاريع العسكرية التقنية بين الجانبين، فقد تطورت وازدادت بشكل ملحوظ أعداد العسكريين المتدربين لكلٍ من جيوش البلدين في إطار التبادلات التعليمية العسكرية والتي تتم في الغالب بناءً على طلب صيني. هذا وعلى الرغم من أن التبادلات والزيارات قصيرة المدى التي يقوم بها جنود جيش التحرير الشعبي الصيني إلى دول مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن وصفها بأنها شائعة جداً، إلا أن أهم ما يميز التدريبات العسكرية الروسية الصينية أن البرامج التعليمية طويلة الأجل التي يتم فيها تدريب الأفراد بشكل منهجي للانضمام لاحقاً إلى الطاقم القيادي لجيش التحرير الشعبي الصيني موجودة فقط في علاقات الصين مع روسيا، وهذا ما يؤكد على غياب الثقة الصينية في الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في أوجه التعاون العسكرية.

أما بالنسبة لدور المؤسسات التعليمية العسكرية الروسية في تدريب أفراد جيش التحرير الصيني، فعادةً ما يذهب كبار الضباط إلى أكاديمية Staff العامة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي، والتي تقدم برامج عامة في الجوانب الاستراتيجية والتكتيكية للحرب. ووفقاً لبعض التقديرات، فإن هذه المؤسسات تقبل ما يصل إلى 20 من كبار ضباط جيش التحرير الشعبي في كل عام (Korolev;

(5) بيان من وزير الخارجية الروسي "سيرجيو لافروف" في الاجتماع 22 مجلس الدفاع الروسي، موقع وزارة الخارجية الروسي نوفمبر 2014، على الرابط التالي
http://archive.mid.ru//brp_4.nsf/0/24454A08D48F695EC3257D9A004BA32E

(43 ,2021. ومن بين المؤسسات التي تلعب دوراً في تدريب قوات جيش التحرير الصيني، أكاديمية الأسلحة المشتركة للقوات المسلحة، وأكاديمية غاغارين للقوات الجوية، والأكاديمية العسكرية للخدمات والنقل. وفي هذا السياق يمكن القول بأن هذه المؤسسات العسكرية التعليمية الروسية ساعدت ونجحت في تقديم تدريبات عديدة لأفراد جيش التحرير الشعبي الصيني، الأمر الذي ساهم في تحقيق قفزات مهنية مهمة.

هذا وقد شهدت هذه المرحلة من التعاون –مرحلة التعاون التقني والتدريبات العسكرية– تطوراً كبيرًا من خلال إدخال أنواع تدريبات أخرى بين الجانبين، ففي 13 ديسمبر 2004، أعلن البلدان قراراً بإجراء التمرين العسكري المشترك الواسع النطاق، والذي أطلق عليه اسم "مهمة السلام". جرت المناورة الأولى – "مهمة السلام 2005" – في الفترة من 19–25 أغسطس 2005، في شبه جزيرة "شاندونغ" الصينية و"فلاديفوستوك" الروسية، واشترك فيها 10000 جندي صيني وروسي (8000 صيني و2000 روسي)، وكان السبب الرئيسي لإجراء هذه التدريبات الجديدة والذي تم الإعلان عنه هو مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن الحجم الكبير واستخدام القوة الثقيلة بما في ذلك القاذفات بعيدة المدى، وكذلك ممارسة الحصار الجوي والبحري، والهجمات البرمائية، واحتلال المنطقة يثبت أن الأهداف الفعلية يجب أن تكون أوسع نطاقاً من مجرد مكافحة الإرهاب.

أصبحت التدريبات العسكرية المشتركة واسعة النطاق من نوع "مهمة السلام" ممارسة منتظمة، تتم كل عام أو عامين؛ حيث تم احتجاز بعضها ضمن التدريبات التنسيقية التي تتم في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، وتضمن معظمها استراتيجيات وتكتيكات لمقاومة خطر "الثورات الملونة" وكبح الاضطرابات السياسية في آسيا الوسطى. ومن الملاحظ أن "مهمة السلام – 2009"، التي حدثت في الصين، قد أعقبها تمرير عدد من الدعوات المنادية بالتخلي عن استراتيجية "عدم الانحياز" (E; 2009). أما بالنسبة لمهمة السلام 2010، فيمكن القول بأنها تعتبر أطول مهمة تدريبات بين الجانين، فقد استغرق فيها التمرين 17 يوماً في شهر سبتمبر 2010، كما شمل ما يقرب من 5000 جندي، وأكثر من 300 مركبة عسكرية، وأكثر من 50 طائرة هليكوبتر (تقرير مهمة السلام 2010). ومن الملاحظ أنه خلال التدريبات العسكرية لكل من "مهمة السلام – 2012" "و" مهمة السلام –2014 "، مارس الجيشان الروسي والصيني مزيداً من التعاون وقابلية التشغيل البيني وعززا آلية التدريبات العسكرية المشتركة.

وفي أغسطس من العام 2021، شهدت منطقة "تينجشيا" المتمتعة بالحكم الذاتي في شمال غرب الصين وبالقرب من الحدود مع أفغانستان، تدريبات عسكرية روسية صينية ضخمة شارك فيها أكثر من 10000 مقاتل من الجانبين، وتنوعت الأسلحة المستخدمة فيها ما بين الطائرات والدبابات والمدرعات، وتجاوزت قوة النيران ما تم استخدامه من قبل في التدريبات الأخرى. الأمر الذي ينبع أهميته من أن هذه التدريبات تعتبر هي الأولى التي يدخل فيها الجيش الروسي قاعدة عسكرية صينية للتدريب التكتيكي للأسلحة المختلطة. كما أنها تمثل تدريبات استباقية للقوى الإقليمية والدولية، تقول في إطارها بأن القدرات الصينية والروسية على استعداد للتدخل في أفغانستان ومنع وقوع سيناريوهات خطرة (هلال: 2021).

شهد عام 2012، تقديم نوع آخر من التدريبات العسكرية المنتظمة بين الصين وروسيا وهي تدريبات "البحر المشترك"، والتي كانت تختلف عن تدريبات "مهمة السلام"، فتدريبات "مهمة السلام" في الغالب عمليات برية وجوية، إلا أن تدريبات "البحر المشترك" تهدف إلى تحقيق تنسيق أفضل بين القوات البحرية للبلدين. وكانت أولى عمليات تدريبات "البحر المشترك" في 22-27 أبريل 2012 في البحر الأصفر، وشمل التدرب على القوافل والحرب المضادة للطائرات والغواصات وأنشطة مكافحة القرصنة والإنقاذ واللوجستيات البحرية.

هذا وكان "Joint Sea-2015" بمثابة تغيير جيوسياسي للتدريبات البحرية المشتركة بين الجانبين، لما مثله كأكبر تمرين بحري تقوم به بحرية جيش التحرير الشعبي مع بحرية أجنبية، كانت المرحلة الثانية منه تقع في البحر المتوسط، والتي تعتبر قلب الناتو. بدوره تعتبر (Joint Sea 2016) الذي حدث في الفترة من 12 إلى 19 سبتمبر (Panda; 2016). وقد اشتمل على سفن سطحية وغواصات وطائرات مجنحة وطائرات هليكوبتر ومركبات برمائية، الأمر الذي جعلها تمثل أول تمرين رئيسي من نوعة يشمل الصين ودولة ثانية في بحر الصين الجنوبي -المتنازع عليه- بعد أن نقضت محكمة العدل الدولية مطالبات الصين بشأن حقوقها في هذه المياه.

أضف إلى ذلك فإن الصين وروسيا تجريان بصورة سنوية تدريبًا واحدًا أو اثنين من التدريبات العسكرية المشتركة واسعة النطاق، والتي تشتمل على الآلاف من الجنود ومجموعات تجريف للمركبات العسكرية والطائرات والمروحيات والسفن البحرية.

هذا وقد تطورت نوعية التدريبات المشتركة بين الجانبين من تدريبات برية وبحرية، إلى تدريبات جوية خاصة بأمن الفضاء، فقد شهد عام 2016، إطلاق كلا الجانبين –الصين وروسيا– مناورة عسكرية مشتركة جديدة من نوعها، متمثلة في مناورات "أمن الفضاء الجوي 2016" Aerospace Security، والتي جرت في معهد الأبحاث المركزي للقوات المسلحة الروسية وأصبحت أول تدريب دفاعي روسي صيني يحاكي الكمبيوتر. أعقب هذا التدريب، تدريب آخر في العام 2017 "Aerospace Security – 2017" في بكين. ووفقاً لوزارة الدفاع الصينية، والتي أعلنت أن الهدف الأساسي والمهمة الأساسية لهذه التدريبات الجوية الجديدة تتمثل في "وضع التخطيط المشترك للعمليات القتالية عند تنظيم دفاعات الصواريخ الجوية والعمليات والدعم المتبادل" (TASS Russian News). وعلى الرغم من التأكيدات المستمرة من قبل البلدين على أن التدريبات المشتركة ليست موجهة ضد دولة ثالثة، إلا أنها تحدث في سياق المعارضة المشتركة بين الصين وروسيا ضد نظام الدفاع العالمي الأمريكي وتسعى إلى تعزيز التعاون الثنائي، ودعم التعاون العسكري التقني بين الجانبين.

وفي نفس الوقت تقريباً بدأت الصين وروسيا في إجراء تدريب مشترك آخر مختلف من نوعه، متمثل في "تدريبات منتظمة لقوات الأمن الداخلي"، والتي تشمل الحرس الوطني الروسي ووحدات الشرطة الصينية. ويعتبر إدراج مثل هذه الأنشطة مع الأنشطة الأخرى الخاصة بقوات الدفاع للبلدين، إنما يزيد من عدد التدريبات العسكرية الصينية الروسية المشتركة لتصل إلى 5–6 تدريبات في السنة.

(3) مرحلة التعاون المتقدم: دمج وتكامل القيادات والانتشار المشترك وسياسات الدفاع المشتركة

هذه المرحلة من مراحل التقارب الروسي الصيني المتقدم والتي تشتمل على المؤشرات من الخامس وحتى السابع، إنما تواجه فيها الباحثة مشكلة أساسية متمثلة في نقص البيانات التفصيلية المتعلقة بها. وعليه فإن الباحثة تقدم استنتاج لعدد من الملاحظات التي تمت على التعاون العسكري البيني خلال التدريبات السابق الإشارة إليها.

فمن الملاحظ –وفقاً– لبعض التقييمات، أن هناك درجة متوسطة من التوافق وقابلية التعاون التقني البيني بين قوات الجانبين، والدليل على ذلك أنه خلال "مهمة السلام 2005" –السابق ذكرها– تم إدخال نظام جديد لرموز الأوامر للسماح بإرسال الأوامر والتواصل بين الطيارين الروس والصينيين. كما تميزت "مهمة السلام – 2009" أيضاً بتحسين تنسيق القوات العسكرية مع عناصر محاكاة الدفاع المشترك. كما لوحظ المزيد من التعاون التقني البيني والقيادة المتكاملة خلال "مهمة السلام 2010"،

والتي تم خلالها دمج طائرتين روسيتين من طراز Mig-29 وثلاث قاذفات نفاثة صينية من طراز H-6 في سرب واحد، وأداء مهام مشتركة لممارسة رموز القيادة المشتركة وقابلية التعاون البيني. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن جميع المهام المشتركة بين الجانبين خلال التدريبات تعمل باللغة الروسية.

هذا وقد تم التنسيق بين الجانبين الروسي والصيني لإجراء عدد من تدريبات القوات البحرية" Joint Sea"، والتي مثلت خطوة متطورة إلى الأمام، ذلك لما تضمنته من تدريبات مشتركة خاصة بقيادة السفن الحربية في المياه الأجنبية للبحر الأبيض المتوسط، والتي تم على أثرها إنشاء مركز قيادة مشترك داخل مركز Divnomorskoye في ميناء نوفوروسيسك Novorossiysk الروسي على البحر الأسود (Parfot; 2013). ومن الجدير بالذكر أنه وفقاً لوزارة الدفاع الصينية، كان أحد أهداف التمرين "زيادة قدرة قواتنا البحرية" على معالجة التهديدات الأمنية البحرية بين الجانبين الصيني والروسي بشكل مشترك (Reuters; 2015) . بالإضافة إلى تدريبات الإنقاذ، والحرب ضد الغواصات، وتمت إضافة تدريبات "المهام المشتركة للاستيلاء على الجزر"، والتي مثلت إضافة جديدة إلى تدريبات "Joint Sea".

وفي أوائل العشرينيات من القرن الحالي، تقدمت عمليات التدريب العسكري التقني المشترك الصيني- الروسي بدرجة كبيرة، ذلك من خلال مشاركة الجيش الروسي في أغسطس " Joint Sea 2021" في مناورات منطقة "تينغشيا" ذاتية الحكم في شمال غرب الصين، وهي تلك المناورات التي حضرها وزيري خارجية البلدين، وصرحا بإمكانية تطوير مجال التعاون لتصل إلى التدريبات بمشاركة الغواصات النووية. وقد اهتم الجانبان بتعزيز واستمرار التعاون فيما بينهما من خلال عدد من الاتفاقيات الثنائية لسنوات قادمة، كما جاء بين وزيري دفاع البلدين في نوفمبر 2021 على خارطة طريق للتعاون العسكري التقني بين موسكو وبكين خلال الفترة من 2021 وحتى 2025 (وزارة الخارجية الصينية).

من التحليل السابق، يتضح أنه منذ عام 1991 قامت الصين وروسيا ببناء آليات شاملة للتعاون العسكري التقني بين الجانبين، والتي بدأت في الانتقال من المراحل الأولية للتعاون إلى المراحل المتقدمة من التقارب.

ثالثاً: التعاون الدبلوماسي والاقتصادي الروسي -الصيني

هذا الجزء من الدراسة يهتم بجوانب التقارب غير العسكرية الروسية الصينية والمتمثلة في التعاون في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية. فمن المعلوم أن درجة التعاون والمواءمة لا تهتم فقط بالتعاون في المجالات العسكرية، بل تشتمل على المجالات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية.

(1) **التعاون الدبلوماسي**، يمكن القول بأن التحالفات تستلزم أيضاً تعاوناً دبلوماسياً يساهم في إظهار درجة من الدعم المتبادل والتنسيق بين الشركاء في المحافل الدولية. هذا التعاون أو ما يمكن وصفه بالمواءمة الدبلوماسية إنما يساهم في توفير فرص للتعاون بين الأطراف في المجالات السياسية من خلال توفير فرص للتعاون السياسي، وبالتالي تقريب المصالح والأهداف المشتركة (Struver; 2016).

ففي هذا المجال تُظهر كل من الصين وروسيا تعاوناً بناءً من خلال موقفهما المقاوم ضد محاولات الغرب استخدام القوة لإزالة الأنظمة المتمردة أو ممارسة ضغوط اقتصادية على الدول التي تنظر إليها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على أنها دول متهمة بعمليات منتهكة لحقوق الإنسان. وهذا كما هو الحال في الموقف الروسي الصيني في عام 2007 وهو الموقف الذي استخدمت فيه كلا الدولتين حق النقض في الأمم المتحدة بشأن قضية ميانمار. وفي عام 2008، استخدمت الدولتين أيضاً حق النقض لحماية زيمبابوي موغابي من اتهامها بانتهاك حقوق الإنسان. هذا الدعم الدبلوماسي المتبادل بين الجانبين في المحافل الدولية إنما تأكد في أبرز صوره من خلال قيام الطرفين بالاعتراض على أربعة قرارات تدعمها الولايات المتحدة بشأن سوريا (Security Council) [6]: في 4 أكتوبر 2011، 4 فبراير 2012، 19 يوليو 2012، و22 مايو 2014 – هذا الموقف الموحد الروسي والصيني نجح في إحباط الجهود التي تقودها الولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والبرتغال للإطاحة بنظام بشار الأسد. ووفقاً لمبعوثي الأمم المتحدة، فإن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها لفرض عقوبات على سوريا قوبلت بـ "مقاومة شديدة" من جانب كل من روسيا والصين. ومن العوامل التي ساعدت على إنجاح هذا التعاون، هو ما بدا أثناء اجتماع عام 2014 في بكين، والذي ظهر فيه أن القادة الروس والصينيين يهنئون بعضهم البعض على منع

[6] لمزيد من التفاصيل حول السلوك التصويتي للصين تجاه الأزمة السورية، انظر: غزلان محمود عبد العزيز، موقف الصين من الأزمات العربية: دراسة لحالتي الأزمة الخليجية والسورية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل 2019.

التدخل الغربي، والذي –من وجهة نظرهم– كان سيجعل الأمور أسوأ بكثير، وكان سيقوض أي تحركات نحو حل سلمي للنزاع.

هذا ويعتبر تتبع السلوك التصويتي لكلا الجانبين في مجلس الأمن، واستخدام حق النقض من أهم مؤشرات تقييم التعاون والتنسيق السياسي بين الجانبين؛ حيث يتضح أنه منذ العام 1991، وهناك تنسيق بينهم إزاء عدد من المواقف داخل الأمم المتحدة. فيمكن ملاحظة أن فترة أوائل التسعينيات لم تشهد استخداماً مشترك لحق النقض، إلا أنه منذ العام 2007 شهد التعاون الدبلوماسي قفزة كبيرة متمثلة في استخدام حق النقض لكلا الجانبين. أي يمكن القول بأن توافق مواقف الجانبين جاءت بنسبة 99%، ولم تبد الصين اهتماماً بدعم مواقف الولايات المتحدة [7].

إضافة إلى ذلك التأييد المتبادل في العديد من المواقف بين البلدين إلى جانب المواقف المشتركة حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية كما في موقفهما الرافض للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، والدعوة إلى إنشاء نظام متعدد الأقطاب. وبروز تحالفهما في استخدام حق النقض حيال العديد من القرارات الأمريكية، كرفضهما للتدخل الأمريكي في عراق 2003، وليبيا وسوريا 2011، إلى جانب مساندتهما لإيران في برنامجها النووي.

أضف إلى المواقف الموحدة لكلا الطرفين الروسي والصيني في الأمم المتحدة، فقد عزز الطرفان سبل التعاون من خلال تأسيس التجمعات والمنظمات التي تجمع مصالح الطرفين، كما هو الحال في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون SCO ومجموعة البريكس BRICS. وفي محاولة من الجانبين لكسر هيمنة الدولار الأمريكي في التجارة العالمية، أسس الطرفان في 15 يوليو 2014، "بنك تنمية دول البريكس"، مع تجميع احتياطي للعملات بما يساوي 100 مليار دولار أمريكي، والذي أطلق عليه اسم "ترتيب الاحتياطي الطارئ" Contingent Reserve Arrangement (CRA)، واتخذ من شنغهاي مقراً له. أضف إلى هذه الأهداف التي سعى البنك إلى تحقيقها، فقد اهتم الجانبان بكسر هيمنة المؤسسات المدعومة بالدولار كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي [8].

---

[7] لمزيد من التفاصيل حول تنسيق السلوك التصويتي لكلاً من الصين وروسيا في مجلس الأمن Vetoes - UN Security Council Meetings & Outcomes Tables - Research Guides at United Nations Dag Hammarskjöld Library

[8] تعد آلية "ترتيب الاحتياطي الطارئ" بمثابة إطار لتقديم الدعم من خلال السيولة والأدوات الاحترازية استجابة لضغوط ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة على المدى القصير. وقد تم تأسيسه عام 2015.

وجدير بالذكر في هذا المقام، فإن التخوف من التهديدات الأمريكية في الساحة الدولية كان من أهم العوامل التي ساهمت في تقريب وجهات النظر بين الجانبين الروسي والصيني، كما ساعد على تسريع وتيسير عمليات التعاون المؤسسي بين الجانبين. وهذا ما أكدت عليه الاجتماعات الأمنية الثنائية، والتي أكدت على أهمية وضرورة تبني موقف مشترك. وهو ما أتضح خلال المشاورات الاستراتيجية السنوية بين رؤساء جنرال ستاف في 24 مايو 2016؛ حيث أعرب الطرفان عن مخاوفهما المشتركة مع المحاولات الأمريكية لزيادة تأثيرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (E; 2009). كما ذكر الجانب الصيني أن الصين أثناء المشاورات التي جرت في عام 2015 قد شددت داخل اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون على أن العقوبات الاقتصادية دون إذن من مجلس الأمن غير مقبولة [9].

وفي أثناء العديد من الحوارات الأمنية بين الجانبين والتي جرت في شمال شرق آسيا خلال عامي 2016 و2017 أكدت أن نظام الدفاع الجوي الأمريكي في منطقة الارتفاعات العالية (THAAD) في كوريا الجنوبية من شأنه أن يقوض الأمن في شمال شرق آسيا، وأن هذا النظام (THAAD) ما هو إلا استمرار لاستراتيجية واشنطن للانتشار العالمي الأحادي الجانب ومحاولة لإمالة ميزان القوى الإقليمي لصالحها، وأنه يجب على الصين وروسيا تعزيز التنسيق المتبادل للاستجابة بشكل أفضل للتهديدات الجديدة.

يمكن القول إن نقد وإدانة السياسات الأمريكية في آسيا وأماكن متفرقة من العالم على أنها "تمثل تهديد بشكل متزايد" وكذلك إظهار النوايا لمواجهة التهديد الأمريكي المتزايد، أصبحت قواعد راسخة في العلاقة الأمنية بين الصين وروسيا. الأمر الذي جعل مؤشر التعاون الدبلوماسي الروسي الصيني يسير أيضاً في نفس اتجاه التعاون التقني العسكري. لذلك غالباً ما تتجاوز التقييمات النظرية والتجريبية للتحالفات الضمانات الأمنية المحدودة، وغالباً ما يتم تقديمها على أنها خاضعة للهيمنة العسكرية وتفتقر إلى أسس أخرى.

(2) أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي الروسي– الصيني، فمن منطلق مقولة "مونتسكيو" حول أهمية التجارة "إن روح التجارة توحد الأمم"، فقد حظيت موضوعات التجارة والتبادل الاقتصادي أهمية كبيرة، الأمر الذي دفع بعدد من العلماء الذين أكدو على أن التجارة تساهم في التخفيف من حدة المخاوف

[9] اعلان رؤساء دول وحكومات منظمة شنغهاي للتعاون حول فرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية دون اذن مسبق، الذي عقد في يوليو 2015، على الرابط التالي: http://chn.sectsco.org/ documents/

الأمنية للدول وتساهم في تحقيق مزيد من أوجه التعاون بين مختلف الأطراف، بالإضافة إلى أنها تساهم في تعزيز القوة السياسية والعسكرية للدول المتحالفة. وفي مقابل ذلك يمكن أن تلعب التجارة دوراً في تقويض أسس التعاون العسكري وإنشاء التحالفات. فالدول المترابطة اقتصادياً تنجح في توطيد علاقاتها البينية من منطلق نظرتها إلى التهديدات الاقتصادية التي قد تواجه شركائها، يمكن أن تمثل تهديدات لمصالحها الاقتصادية هي أيضاً، وبالتالي تصبح الحكومات أكثر استعداداً لقبول تكاليف التحالف مع شركاء اقتصاديين مهمين لردع الهجمات عليهم والدفاع عنهم في مواجهة الحرب (Lai, Reiter; 2000, p203).

وفي هذا الجزء من الدراسة تهتم الباحثة بالتطرق إلى التعاون الثنائي الروسي الصيني في المجال الطاقي من منطلق كونه يمثل المجال الأثقل وزناً والأكثر إنجازاً والأوسع نطاقاً في التعاون العملي الثنائي بين الجانبين. وبتتبع تاريخ التعاون الطاقي الثنائي نجد أنه على الرغم من أنه يرجع إلى التسعينيات من القرن المنصرم، إلا أن التفاعلات بين الجانبين كانت تتسم بالمحدودية في الحجم وغالباً ما تكون غير معلنة، بمعنى أنه إلى وقت قريب ظلت في حالة من التذبذب إلى حد كبير، كما أنها تركزت على مصادر الطاقة التقليدية من النفط.

بدأت الأمور تتغير بشكل كبير بنهاية ولاية بوتين الثانية، ومضى التعاون في مجال الطاقة بين روسيا والصين إلى الأمام في سياق استراتيجية روسيا اللاحقة "إعادة التوجيه إلى آسيا" (Korolev; 2016, p55)، وبالتالي مثّل التعاون طويل الأمد في مجال الطاقة والذي يشمل إنشاء بنية تحتية للطاقة على نطاق واسع يتخطى الحدود بين الصين وروسيا يربط البلدين في المستقبل المنظور. وأصبحت روسيا مورداً رئيسياً للنفط والغاز بالنسبة للصين، بينما أصبح سوق الطاقة الصيني أحد الوجهات الرئيسية لصادرات الطاقة الروسية.

فمنذ العام 2021 ويمكن ملاحظة اتساع التعاون الطاقي بين الجانبين لتشمل مجالات جديدة غير تلك التقليدية مثل التعاون في الكهرباء والطاقة النووية حيث يمكن وصف هذا التعاون بالسلاسة والمرونة، وأنها وفقاً لآخر الإحصاءات الصادرة عن إدارة الطاقة الوطنية الصينية، في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021، بلغ حجم تجارة الطاقة الصينية الروسية 34.9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 34.3% من إجمالي التجارة الثنائية، ليصبح "حجر الأثاث" لتحقيق الاستقرار في التجارة بين البلدين.

ومن بين أهم مشاريع الطاقة بين الجانبين، هو بناء خط أنابيب النفط شرق سيبيريا والمحيط الهادئ Eastern Siberia–Pacific Ocean Oil PiprLine (ESPO)، والذي يتضمن خط أنابيب بطول 1056 كم من سكوفورودينو (روسيا) إلى داتشينغ (الصين) وهو يعتبر مشروعاً مشتركًا بين الجانبين، بين شركة Trans Neft الروسية وشركة البترول الوطنية الصينية، والذي تم الانتهاء من بنائه في عام 2010. وفي الأول من يناير 2011، بدأ خط الأنابيب مد الصين بما يقرب من 800000 برميل يومياً، في الوقت الذي كانت فيه روسيا تصدر مايقرب من 88000 برميل يوميًا فقط في عام 2000 (Soldatkin; 2011). وفي عام 2014، وبسبب السعة المتزايدة لخط أنابيب ESPO، أصبحت روسيا ثالث أكبر مورد للصين واستحوذت على 11% من إجمالي واردات الصين من النفط. وخلال عامي 2015 و2016، استمرت روسيا في الحصول على حصتها في السوق من مصدري النفط الآخرين وتمكنت من تجاوز المملكة العربية السعودية لعدة أشهر كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين.

ومن الجدير بالذكر، أن العام 2013 قد شهد تحولاً كبيرًا في مجال التعاون الطاقي بين الجانبين الروسي والصيني، فقد حصلت بكين على حق الوصول إلى حقول الغاز الروسية، ذلك في قمة مجموعة العشرين التي عقدت في "سانت بطرسبرغ" في 5 سبتمبر 2013، وبحضور "شي جين بينغ" و"فلاديمير بوتين"، حيث أبرمت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) و NOVATEK (أكبر منتج مستقل للغاز الطبيعي في روسيا) اتفاقية بشأن شراء 20% من حصة رأس المال في مشروع "يامال" الكبير للغاز الطبيعي المسال من قبل شركة البترول الوطنية الصينية. يتضمن هذا المشروع إنشاء مصنع كبير للغاز الطبيعي المسال بطاقة 16.5 مليون طن سنوياً، من خلال الاعتماد على المواد الأولية في جنوب تامبيسكو بالقرب من سابيتا في شبه جزيرة يامال، وإنشاء هيكل للبنية التحتية للنقل، بما في ذلك ميناء بحري لناقلات الغاز الطبيعي المسال كبيرة السعة ومطار.

زاد التعاون في مجال الطاقة مع الصين بشكل كبير مع توقيع صفقات ضخمة من الغاز بقيمة 400 مليار دولار و270 مليار دولار في عامي 2013 و2014. فهذه الاتفاقيات العملية الخاصة بإمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين على طول الطرق الشرقية والغربية (عبر ألتاي) صنفت بين النجاحات الأولية في التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين. فصفقة الغاز تنص على إمدادات سنوية من شركة الغاز الروسية التي تسيطر عليها الدولة، غازبروم Gazprom ، تبلغ 38

مليار متر مكعب (bcm) من الغاز لمدة 35 عامًا عبر " خط أنابيب الغاز "سيلا سيبيري" Sila "Sibiri" والذي يعد تشييده أيضاً جزءاً من الاتفاقية الموقعة. وفي الرابع من فبراير 2022، كشف الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" النقاب عن اتفاقيتين جديدتين للتعاون في مجال الطاقة والغاز مع الصين بقيمة 117.5 مليار دولار، والمتركزة حول إمدادات الهيدروكربون إلى الصين (موقع وزارة الخارجية الصينية).

يتضح أن التشغيل المستقر لمشاريع إمداد الطاقة الرئيسية بين الجانبين مثل: خط أنابيب النفط الخام، وخط أنابيب الغاز الطبيعي للطريق الشرقي بين الجانبين، ومشروع يامال للغاز الطبيعي المسال، ووحدات تيانوان للطاقة النووية قد وفرت طاقة مستمرة وموثوقة لنمو تجارة الطاقة بين البلدين، وهو ما اتضح في الإحصاءات الروسية، التي أعلنت أنه اعتباراً من نهاية نوفمبر 2021 فقد تراكمت إمدادات الغاز الروسي إلى الصين عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي الشرقي إلى أكثر من 13 مليار متر مكعب. ومنذ هذا التاريخ على وجه الخصوص زاد الإمداد اليومي للغاز لخط أنابيب الغاز الطبيعي الشرقي بنحو 33٪ مقارنة بالاتفاقية، كما زادت إمدادات الغاز ليوم واحد في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) بنسبة 35.8% مقارنة بالسجل التاريخي. وبالتالي تصبح الصين أكبر مشترٍ لجميع أنواع سلع الطاقة في روسيا تقريباً: النفط، والغاز الطبيعي، والفحم، والكهرباء.

صرح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" بدوره أن القرارات الثنائية المهمة "تمهد الطريق لتحالف طاقة بين روسيا والصين (موقع وزارة الخارجية الروسية، نوفمبر 2014). هذا، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) زيادات كبيرة في إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب الروسية إلى الصين وتقدر أنها ستصل إلى 80 مليار متر مكعب بحلول عام 2040، وستشكل 30% من إجمالي صادرات الغاز الروسية (وكالة الطاقة الدولية، 2016).

وعليه يمكن القول: إنه بالنسبة لقطاع الطاقة بين الجانبين الروسي والصيني أصبحت فيه العلاقة أكثر اعتماداً على بعضهما البعض، مع استعداد روسيا لتحمل درجة أكبر من الضعف الاقتصادي أمام الصين. ويعتبر هذا المجال هو الأكثر إنجازاً والأوسع نطاقاً للتعاون البراجماتي الصيني الروسي. ولم يقتصر التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة على إظهار المرونة والحيوية، ولكنه أظهر أيضاً أن المجالات الجديدة للتعاون الطاقي بين الجانبين إنما تشير إلى أنها مجالات

واعدة تساهم في إحداث التنمية الرفيعة المستوى لشراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة بين روسيا والصين في العصر الجديد.

الخاتمة والنتائج

من خلال التحليل السابق للعلاقات الروسية الصينية، ومحاولة الدراسة استكشاف درجة التقارب بين الجانبين ومحاولة معالجة هذه المشكلة من خلال الرجوع إلى المعرفة النظرية والتحليل التجريبي للعلاقات فيما بينهما، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- قامت الدراسة على اعتبارين أساسيين: الأول ركز على التعاون العسكري الفعلي والواقعي بين الجانبين الروسي والصيني وليس مجرد المعاهدات أو الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين. أما بالنسبة للاعتبار الثاني الذي ركزت عليه الدراسة هو إمكانية التطور في مراحل التعاون بين الجانبين والوصول إلى مرحلة متقدمة قبل الوصول إلى مراحل التعاون التي تسبقها ذلك في حالة الرد السريع على تهديد خارجي مفاجئ.

2- سعت الدراسة لتجاوز العلاقات الثنائية بين الجانبين الروسي والصيني في حد ذاتها لتقدير درجة التوافق الاستراتيجي في العلاقات الدولية. ولا تدعي الدراسة حل الجدل بشكل كامل حول مدى قرب التعاون الاستراتيجي العسكري بين الجانبين، وحقيقة التحالف فيما بينهما، وما تعنيه مصطلحات مثل "تحالف" أو "اصطفاف" في السياسة الدولية المعاصرة، إلا أنه يُقصد بها أن يُنظر إليها على أنها خطوة ضرورية في تعزيز فهمنا وحثنا على التوافق بشكل عام، ودرجة التعاون الروسي الصيني على وجه الخصوص.

3- من الناحية النظرية تقدم هذه الدراسة إطاراً نظرياً لتقييم ديناميكيات التقارب بين الدول والتي يمكن تطبيقها على حالات أخرى مختلفة. وبالتالي، سعت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري يمكن تطبيقه على حالات من التقارب بين الدول كما في التقارب بين الولايات المتحدة والهند، والصين والباكستان. وفي حالة تطبيق هذا الإطار النظري سيسمح بتحديد أكثر دقة لدرجة التقارب الروسي الصيني مقارنةً بحالات التقاربات الأخرى.

4- من الناحية العملية والتحليلية، يُظهر التحليل أعلاه أنه منذ نهاية الحرب الباردة، أقامت روسيا والصين تعاوناً استراتيجياً شاملاً، كانت بعض جوانبه أكثر تقدماً من الأخرى. ومع ذلك، فقد تم الوصول إلى درجات متقدمة من التعاون في جميع المجالات على مدى العقدين الماضيين.

5- يوضح التحليل أن العلاقات بين الصين وروسيا بعد الحرب الباردة من نقطة انطلاق منخفضة، ونمت بدرجة أقوى وبشكل مطرد، وأوشكت على تجاوز ما تم تعريفه هنا كمرحلة "معتدلة" من التقارب. بالإضافة إلى وجود أساس متين لأشكال أكثر تقدماً من التعاون الثنائي.

6- لا ينبغي النظر إلى الاتجاه التصاعدي الحالي في التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين على أنه لا رجوع فيه. فكما أكد سنايدر أنه اعتماداً على كل من العوامل الخارجية والداخلية، قد تبدأ التقاربات بين الجانبين في التحرك في الاتجاه المعاكس مقابل النمط السابق.

7- لا ينبغي النظر إلى التعاون الاستراتيجي بين الجانبين على أنه خاص أو اندفاعي، فقد قطعت الدولتان شوطاً طويلاً في دعم التقارب الثنائي بينهما، الأمر الذي يسمح بتطوير مستوى استعدادهما الفني لأشكال أكثر إحكاماً من التعاون العسكري، والذي يترتب عليه التأثير بشكل كبير على السياسة الدولية.

8- نظراً للمعايير الجيوسياسية والقدرات العسكرية للجانبين الروسي والصيني، فإن التوافق المتطور بينهما هو عامل مهم له تأثير مباشر على الهيكل الكامل للنظام الدولي المعاصر ويمكن أن يتحدى النظام الدولي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة.

9- يمكن أن يؤدي التوافق الوثيق بين الجانبين أيضاً إلى تسريع اندماج مشاريعهما الجيوسياسية الرائدة، مثل مبادرة طريق الحرير الصينية (BRI) والمشروع الاقتصادي الأوروبي الآسيوي (EEU) لروسيا، والذي لديه القدرة على إعادة تشكيل الفضاء الأوراسي استراتيجياً.

10- بالنسبة للتعاون العسكري بين الجانبين فقد حقق نجاحات وتقدم كبير: فقد تم وضع آلية شاملة ومتعددة المستويات للتشاور بين جيوش البلدين، والتي تستجيب للطوارئ الدولية، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ حيث مثلت هذه الآلية والتي تم تأسيسها داخل منظمة شنغهاي للتعاون، آلية هامة للتفاعلات المنتظمة بين وزراء الدفاع وغيرهم من المسئولين العسكريين بين البلدين. كما تم تأسيس آلية "مشاورات روسيا والصين حول الأمن القومي" والتي تعتبر آلية معنية بالمصالح الوطنية الروسية الصينية.

11- أدت التبادلات واسعة النطاق بين وزارة النقل والاتصالات والأفراد العسكريين إلى زيادة مستوى التوافق بين العسكريين. منذ عام 2005، وبسبب التدريبات العسكرية المشتركة المنتظمة حقق الجانبان درجة متقدمة من التعاون العسكري التقني لقواتهما.

12- أما على صعيد التعاون الدبلوماسي، فنجد أن الجانبين في إطار تعاملاتهما يتضح التقارب التدريجي في تصوراتهما عن التهديدات والمصالح المشتركة، وذلك من خلال تدعيم كل منهما للآخر بشكل متزايد في المنظمات والمحافل الدولية ذات الصلة، ويسعيان نحو إنشاء مؤسسات دولية جديدة تكون قادرة على توفير تمثيل أفضل لأصوات الدول غير الغربية.

13- أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي، وكما ركزت الدراسة على التعاون الطاقي بين الجانبين، يعتبر أهم مجالات التعاون الاقتصادي الثنائي؛ حيث تشكل مشاريع توليد الطاقة واسعة النطاق وطويلة الأجل، ترابطاً ثنائياً تهتم بتفعيله قيادات البلدين.

14- تلعب المشاريع الاستراتيجية الكبرى دوراً رائداً مهمًا في التعاون في مجال الطاقة بين البلدين، فروسيا تعتبر أكبر مصدر لواردات الصين من الطاقة، وثاني أكبر مصدر لواردات النفط الخام، وأكبر مصدر لواردات الكهرباء.

15- توضح الإنجازات الملحوظة في التعاون في مجال الطاقة إمكانات التنمية الواسعة لشراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة بين الجانبين في العصر الجديد.

16- يمكن لروسيا الوصول إلى المزيد من الأدوات لتعزيز أجندتها الخاصة بموازنة الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز نسختها من التعددية القطبية في أوروبا. وتتلقى الصين بدورها الدعم السياسي الروسي وإمكانية الوصول إلى موارد الطاقة والتقنيات العسكرية الروسية، وهي أصول أساسية للصين في توتراتها المتزايدة مع الولايات المتحدة في آسيا.

17- يمكن أن تعني العلاقات أيضاً تعاوناً محدوداً للغاية بين روسيا والولايات المتحدة من جانب، والصين والولايات المتحدة من جانب بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية الحاسمة للولايات المتحدة. وبالتالي بدون تقييم منهجي للمواءمة الاستراتيجية بين الصين وروسيا قد يخطئ المجال في تقدير الاتجاه العام لعلاقات القوة داخل النظام الدولي وكذلك الديناميكيات الحالية للعلاقات الصينية الأمريكية والعلاقات الروسية الأمريكية.

18- تقدم هذه الدراسة توصية هامة للدراسات المعنية بالمناطق، وهي إمكانية الاستناد إلى النموذج النظري الذي قدمته الدراسة وتطبيقه على حالات تحالفات متعددة الأطراف، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، والحوار الأمني بين الولايات المتحدة واليابان واستراليا، ورابطة دول جنوب شرقي آسيا ASEAN وذلك للوصول إلى فهم أعمق وأكثر منهاجية لديناميكيات التقارب في مختلف المناطق.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **الوثائق**

1- اتفاقية منع الأنشطة العسكرية الخطرة، باللغة الإنجليزية على الرابط التالي
https://en.wikisource.org/wiki/Prevention_of_Dangerous_Military_Activities_Agreement

2- قرارات مجلس الأمن، باللغة الانجليزية
Security Council - Veto List (United Nation: Dag Hammarskjöld Library), available at: http://www.un.org/depts/dhl/resguide/scact_veto_en.shtml

- **الدراسات**

1- الأنباري، أحمد عبد الأمير، التقارب الروسي–الصيني: محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،

2- فرقاني، فتيحة، راهن العلاقات الصينية الروسية: بين الشراكة الاستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، المجلد 6، 2016.

3- محمد، علاء عبد الحفيظ، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 47–48، 2015.

- **مواقع إخبارية**

1- إدريس، محمد السعيد، روسيا والصين وآفاق الصراع مع الولايات المتحدة، مقالة، 26 ديسمبر 2012، http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/4078

2- هلال، علي الدين، التعاون الصيني الروسي وتغيير النظام الدولي، العين الاخبارية، على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/china-russia-cooperation-changing

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Books**

1- Bedeski, Robert E, Swanström, Niklas, Eurasia's Ascent in Energy and Geopolitics: Rivalry or Partnership for China, Russia, and Central Asia? (Routledge 2012). Available at; https://www.routledge.com/ (Accessed; 2-02-2022).

2- Cheung, Tai Ming, Fortifying China: The Struggle to Build a Modern Defense Economy (Cornell University Press 2009), Available at; https://www.amazon.com.

3- Lo, Bobo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and The New Geopolitics, (Brookings Institution Press 2009). Available at; https://muse.jhu.edu/ (Accessed; 2-02-2022).

4- Olcott, Martha, Garnett, W, and others, Rapprochement or Rivalry? Russia–China Relations in a Changing Asia (Carnegie Endowment for International Peace 2000). Available at; https://carnegieendowment.org/ (Accessed; 2-02-2022).

5- Snyder, Glenn, Alliance Politics (Ithaca: Cornell University Press, 1997), 123. Available at; https://www.cornellpress.cornell.edu/ (Accessed; 20-2-2022).

6- Wilson, Jeanne L, Strategic Partners: Russian-Chinese Relations in the Post-Soviet Era (ME Sharpe 2004). (Routledge 2004). Available at; https://www.routledge.com/ (Accessed; 2-02-2022).

- **Journals**

1- Brenton, Tony, Russia, and China: An Axis of Insecurity, Asian Affairs, Vol 44, no. 2 (2013): 231–249. Available at; https://www.tandfonline.com/ (Accessed; 2-02-2022).
2- Goldstein, Lyle J., A China-Russia Alliance? The National Interest, (April 25, 2017), retrieved October 6, 2017, from http://nationalinterest.org/feature/china-russia-alliance-20333
3- Kerr, David, The Sino–Russian Partnership and US Policy Toward North Korea: From Hegemony to Concert in Northeast Asia, International Studies Quarterly 49, no. 3 (2005): 411–438. Available at; https://www.jstor.org/stable/3693601, (Accessed; 15-2-2022).
4- Korolev, Alexander, how closely aligned are China and Russia? Measuring strategic cooperation in IR, International Politics, 2021, p9. Available at; https://link.springer.com/ , (Accessed; 20-2-2022).
5- Kuchins, Andrew, Russia and the CIS in 2013: Russia's Pivot to Asia, Asian Survey, Vol. 54, No.1 (2014): 129–137. Available at; https://online.ucpress.edu/ (Accessed; 2-02-2022).
6- Larin, Viktor, Russia-China Relations in Regional Dimensions: 1980s—early 2000s, Chinese Journal of International Review, 2020, Vol.2, No. 01, p.75. Available at, https://www.worldscientific.com/toc/cjir/02/01
7- Li, Chenghong "Limited Defensive Strategic Partnership: Sino–Russian Rapprochement and the Driving Forces, Journal of Contemporary China, Vol 16, No. 52 (2007): 477–497. Available at; https://www.tandfonline.com/ (Accessed; 2-02-2022).
8- Nemets, Alexandr, Russia and China: The Mechanics of an Anti-American Alliance, The Journal of International Security Affairs 11 (2006): 83–88. Available at; https://journals.sagepub.com/ (Accessed; 2-02-2022).
9- Panda, Ankit, Chinese, Russian Navies to Hold 8 Days of Naval Exercises in the South China Sea, The Diplomat, 12 September 2016, Available at; http://thediplomat.com/2016/09/chinese-russian-navies-to-hold-8- days-of-naval-exercises-in-the-south-china-sea/(Accessed; 20-01-2022)
10- Reiter, Lai, Democracy Political Similarity, and International Alliances, the Journal of conflict Resolution, Vol.44, No. 2 (April 2000), pp. 203-227. Available at; https://www.jstor.org/stable/174663
11- Rozman, Gilbert, Sino-Russian Relations: Will the Strategic Partnership Endure? Democratizes 6, no. 2 (Spring 1998), 396. Available at; https://demokratizatsiya.pub/archives/06-2_rozman.pdf, (Accessed; 15-2-2022).
12- Strüver , Georg, International Alignment Between Interests and Ideology: The Case of China's Partnership Diplomacy, GIGA Working Papers 283 (March 2016), German Institute of Global and Area Studies (GIGA), Hamburg. Available at; http:hdl.handle.net/10419/130607
13- Wishnick, Elizabeth, Russia and China, Brothers Again? Asian Survey, Vol.41, No.5, September/October 2001, pp. 797-821, University of California Press, Available at; https://www.jstor.org/stable/10.1525/as.2001.41.5.797, (Accessed; 15-2-2022).
14- Xun, Kuai, Express News: China and Russia Sign Agreement on Mutual notification about Launches of Ballistic Missiles and Space Launch Vehicles, China News, 13

October 2009, Available at; http://www.chinanews.com/gn/news/2009/10-13/1908552.shtml , (Accessed; 25-2-2022).

15- Yu, Zheng, China and Russia: Alliance or No Alliance?, Foreign Policy, (Jul 29, 2016), Available at, https://www.chinausfocus.com/foreign-policy/china-and-russia-alliance-or-no-alliance. (Accessed, 16-02- 2022).

- **Web Sites**

1- China, Russia to hold first joint Mediterranean naval drills in May, Reuters, 30 April 2015, Available at; http:// www.reuters.com/article/us-china-russia-military-idUSKBN0NL16F20150430

2- Information on Regional Anti-Terrorist Structure of Shanghai Cooperation Organization, The Shanghai Cooperation Organization, Available at; http://www.sco.org,

3- Ministry of Foreign Affairs of Russia, 11 October 2004, Available at; http://www.mid.ru/web/guest/maps/cn/-/asset_publisher/WhKWb5DVBqKA/content/id/458210, (Accessed; 25-2-2022).

4- Russia-China meeting, 2 February 2005, Available at;

5- http://www.mid.ru/web/guest/maps/cn/-/asset_publisher/WhKWb5DVBqKA/content/id/449890, (Accessed; 26-2-2022).

6- Russian-Chinese Joint Air Defense Drills Kick off in Beijing, TASS Russian News Agency, December 11, 2017, Available at; http://tass.com/defense/980318.